حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٦) ٢٠١٥/٠٤/٥ م | www.al-badeel.org | Issue (186) 5/04/2015

مقاربة انعكاسات الاتفاق الإيراني الغربي على المأزق السوري

حسام ميرو

ما يهمنا كسوريين من الاتفاق الإطاري الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة 5+1 هو انعكاسات الاتفاق على حالة الاستعصاء التي يراوح فيها المأزق السوري، ومعرفة فيما إذا كان هذا الاتفاق سيزيد من تعقيد مخارج الحل، أم أنه سيشكل بوادر أولية تسمح بولادة حلول ممكنة؟.

لقد وقفت طهران بقوة مع النظام السوري، وتمكنت خلال الأعوام الماضية من تحويل هذا النظام من لاعب «ندي» إلى مجرد ورقة بيدها، حيث لم يعد بإمكان النظام من الاستمرار من دون الدعم الإيراني المباشر وغير المباشر، والإبعاز للميليشيات الشيعية الطائفية اللبنانية والعراقية للقتال عوضاً عنه في أكثر من ساحة داخل سورية.

وفي الوقت الذي كانت فيه طهران تفاوض أمريكا والغرب على ملفها النووي، زادت من تمددها داخل الساحات العربية المتعددة، ولم تكن واشنطن معنية بكبح جماح اللاعب الإيراني، أو الحد من نفوذه، وكان جلّ ما يعنيها هو الوصول إلى اتفاق معه، وقد فهم الإيرانيون جيداً السياسة الأمريكية، واستفادوا منها إلى أقصى الحدود، في غياب لاعب عربي قوي، ووسّعوا نفوذهم على رقعة الشطرنج الشرق أوسطية.

وخلال المفاوضات مع أمريكا والغرب، رفضت طهران أن تكون مسائل الإقليم جزءاً من عملية التفاوض، فهي لن تتخلى عن نفوذها في المنطقة من أجل كسب اتفاق يؤدي إلى الحد من نشاطها النووي المؤدي إلى امتلاك السلاح النووي، بل على العكس تماماً، لقد أرادت أن يكون الاتفاق النووي مقدمة لاعتراف طويل الأمد من قبل واشنطن لها بأنها لاعب استراتيجي في المنطقة، وأنها لن تخسر منصاتها الحيوية التي تسمح لها بوجود طريق مفتوح من طهران إلى شواطئ المتوسط في لبنان.

تدرك طهران مكانتها في الشرق الأوسط، وتدرك مستوى الفوضى التي تعم الإقليم، وتدرك حجم التردد لدى إرادات الحكومات العربية، وهو ما يجعل من دورها أساسياً في إدارة هذه الفوضى، وقد قرأت طهران السياسات المترددة لإدارة أوباما حيال عدد من الملفات الإقليمية، وخصوصاً في الملف السوري، وحاجة أوباما إلى إنجاز اتفاق تاريخي معها، بما يمكن أن يشكل إنجازه السياسي، ويسمح بتعاون أمريكي– إيراني في رسم الملامح المستقبلية لدول المنطقة الفاشلة.

وسيسمح الاتفاق لإيران بتنفس الصعداء اقتصادياً ومالياً، وبات من المعروف أن العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية تنتظر إتمام الاتفاق من أجل بدء الاستثمار في النفط من جهة، وفي الاقتصاد والتجارة من جهة ثانية.

من المؤكد أن طهران، وعلى الرغم من ولادة جبهة مواجهة لها في اليمن، تقودها المملكة العربية السعودية، تشعر بنوع من الطمأنينة على مستقبلها من النواحي الاستراتيجية، ولن تكون بالتالي مستعجلة في حل مشكلات المنطقة، فطالما أن تلك المشكلات تعقد أوضاع خصومها فهذا يشكل حافزاً لها في مزيد من الاستثمار، ولن تقبل بأن يكون هناك حل في سورية لا يتفق مع مصالحها.

لكن الاتفاق مع الغرب سيحيل مصطلح «الشيطان الأكبر» إلى ذمة التاريخ، وسيفقد إيران وقادتها الروحيين والعسكريين، سنداً أيديولوجياً شكّل لهم منذ قيام الجمهورية الإسلامية في 1979 قوةً للحكم، ومواجهة خصومهم الداخليين، وبناء تحالفات داخل الإقليم تتكئ على عدائها للغرب، وهو ما سيجعل طهران تفتش عن «شيطان» جديد، ويبدو أنها وجد ضالتها في تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، وما شابهه من منظمات، بحيث يكون عنوان حربها المقبلة هو «القضاء على الإرهاب».

يعلم الغرب عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى شركاء إقليميين يمكن الاعتماد عليهم، وهم تعاملوا مع إيران سابقاً في الساحة الأفغانية، ويعولون عليها في الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، ولم تفلح الكثير من الأصوات داخل أمريكا نفسها بإقناع الإدارة الأمريكية بأن خطر إيران أكبر من خطر المنظمات الإرهابية، لاسيما أن مصطلح الإرهاب قد تكرس في كل الأدبيات السياسية والاستخباراتية الأمريكية على أنه إرهاب سني، بطموحات عالمية.

مكاسب إيران من الاتفاق الإطاري الممهد للاتفاق النهائي، ستجعلها تدفع الساحة السورية لتشهد مزيداً من العنف الذي تمارسه فصائل جهادية، بحيث يكون التعامل معها سهلاً، وتكون إمكانية احتوائها ممكنة، وتفتيت ما تبقى من «معارضة»، وإبقاء مخاطر هذه التنظيمات بعيداً عن ساحة الغرب.

في هذا السيناريو السيء للسوريين ليس هناك حلول سياسية قريبة، والأخطر من ذلك هو القضاء نهائياً على أي وجود للمعارضة السياسية، وفتح الصراع على حرب بين إيران، ووكيلها السوري، وبين الفصائل الجهادية، ما يعني استمرار الكارثة السورية إلى أمد مفتوح.

بين «شرع الله» وإدارة المرافق العامة

إدلب "المحررة" : انقطاع في خدمات الماء والكهرباء وقصف النظام متواصل

عصام عطا الله

من داخل إدلب – مبنى المحافظة

اثنتان وسبعون ساعة كانت كافية لتحرير مدينة إدلب، وبدا أن هذه العملية قد سبقتها جهود لعدة أشهر، وإعداد جيد للمعركة، توج بتوحيد الفصائل تحت مسمى «جيش الفتح»، وإعداد السلاح والذخيرة اللازمة، ناهيك عن الخطط العسكرية المحكمة، وتطبيقها باحترافية فاجأت النظام، وجعلته ينهار بسرعة لم تتوقعها الفصائل نفسها.

ويدلل تحرير المدينة السريع على هشاشة النظام السوري، وأنَّ الجيش السوري لم يعد له وجود حقيقي، ومن تبقى لا يملك العقيدة القتالية، والاستعداد للتضحية، وظهر ذلك إضافة لإدلب في معبر نصيب الحدودي، إذ تمكن 64 مقاتلاً من «الثوار»، وبأسلحتهم الخفيفة ودبابتين من تحرير آخر معبر للنظام مع الأردن. يقول أبو هشام قيادي في الجيش الحر: «نحن الآن لا نقاتل الجيش العربي السوري صاحب العقيدة البعثية العلمانية، إننا نقاتل شبيحة وطائفيون».

يعيش النظام على شريان الميليشيات الطائفية، والشبيحة المدعومين بالتفوق الجوي للنظام السوري، غير أنَّ الواقع على الأرض أثبت أنَّ وحدة الفصائل العاملة على الأرض كفيلة بقطع هذا الشريان، وتحقيق الانتصار، وقلب المعادلة.

ويخضع «الثوار» لاختبار آخر عقب عملية التحرير، إذ يراهن النظام وأعوانه على فشل القوى العسكرية في إدارة المدينة، ولا سيما أنَّ النظام بدأ بإمطار المدينة المحررة بالبراميل، يقول الصحفي خالد الخلف من الهيئة العامة للثورة السورية: «المدينة شبه خالية من السكان بسبب غارات وقصف النظام، وحالة الفوضى سادت المدينة عقب تحريرها، وغادر المدينة كل سكان المدينة ممن يستطيع تأمين مأوى في الريف، وهناك نسبة قليلة من الناس بقيت في بيوتها لعدم إمكانية إيجاد مسكن خارج المدينة»، وتعاني المدينة وضعاً خدمياً سيئاً عقب قطع النظام الكهرباء والماء والاتصالات الهاتفية، بهدف تحريض الشارع ضد «الثوار»، ويتابع: «تعاني المدينة من نقص في المياه، جراء استهداف الطيران للبنية التحتية للمدينة، ولكن "الثوار" أمنو تغذية الخط الاحتياطي للمياه، لا يوجد كهرباء كسائر أرجاء محافظة إدلب، قام جيش الفتح بتوزيع بعض الخبز والمعونات الغذائية العاجلة ، ولكنها حتى الآن ليست كافية لتأمين احتياجات من بقي من سكان المدينة».

ولا يقتصر الامتحان على تأمين الخدمات التي سينجح «الثوار» وأهل المدينة بتأمينها بمجرد تراجع قصف النظام، وقد حاول «الثوار» تخفيف القصف بالتهديد بقصف الفوعة وكفريا معقل الميليشيات الطائفية في حال قصف إدلب، وفعلاً قصف "الثوار" البلدتين لكن دون جدوى، إذ استمر النظام بقصف المدينة. وتبقى الناحية الأمنية، والحفاظ على المرافق العامة، والمباني الحكومية في سلم الأولويات في المرحلة المقبلة، وقد وعت غرفة عمليات جيش الفتح المسألة، وأدركت أنّ ساحات الحروب غير ساحات المدن، فشكلت لجنة أمنية من كل القوى المشاركة في تحرير المدينة تولت حماية المدينة، و من الجدير بالذكر أن جميع أعضاء اللجنة الأمنية سوريون، ومن أبناء محافظة إدلب.

وبدا واضحاً أنَّ الفصائل تعمل على إسناد أمور المدينة لأهلها، فقد سلمت حركة «أحرار الشام» مكاتب مديرية التربية في المدينة لمدير التربية الحرة التابعة للحكومة المؤقتة. وذكر السيد جمال شحود مدير التربية الحرة في إدلب أنه استلم مبنى مديرية التربية، وأوضح أنَّ الموظفين القائمين على رأس عملهم، والمعلمين في المدارس التابعة للنظام هم جزء من العملية التربوية، ووعدت حركة «أحرار الشام» بتسليم أمور المدنية للمدنيين في الأيام القادمة.

ويبدو أنَّ هذه الخطوة ستنسحب على كافة المرافق والدوائر الحكومية، وتقول الفصائل التي شاركت في عملية «تحرير إدلب» أنها لا تسعى إلى الاستئثار في الحكم، وهو موضوع جدل كبير في الساحة السورية، وقال أبو محمد الجولاني قائد جبهة النصرة أبرز الفصائل التي شاركت في العملية: «إننا كجبهة النصرة نؤكد على عدم حرصنا على حكم المدينة أو الاستئثار به دون غيرنا، وإنما حرصنا أن تكون المدينة بأيد أمينة يحققون فيها العدل ويسحقون الظلم ويحكمون بشرع الله ويبسطون الشورى». وصرح قائد «أحرار الشام» بكلام قريب من هذا عندما قال: «من قدَّموا قادتهم قبل جنودهم لم يأتوا ليصنعوا لأنفسهم زعامة أو إمارة». وحتى اللحظة يبدو أن المقاتلين ما زالوا منضبطين في تنفيذ التعليمات بما يتعلق بالحفاظ على المرافق العامة.

وتدل المؤشرات على نية الفصائل السماح للحكومة المؤقتة بتقديم خدماتها إن استطاعت فعل ذلك، إذ تعجز الحكومة المؤقتة عن دفع رواتب موظفيها في ظل غياب الدعم عنها، وبالتالي يصعب عليها إدارة المدينة أو المشاركة في الإدارة، ولا يتوقع حصول صدام بين الحكومة المؤقتة والقوى المقاتلة، لأنَّ الحكومة لا تملك شيئاً للمواجهة، وما تزال الحكومة ومن ورائها «الائتلاف الوطني» عاجزين عن حشد دعم دولي من أجل تأمين حظر جوي لحماية المدنيين.

وهناك سجال كبير حول وضع الحريات الخاصة والعامة في إدلب، ويرى بعض الناشطين الميدانيين أنه لا مجال للمزايدة حول إقامة نظام ديمقراطي في إدلب في الوقت الراهن، فذلك «صيد في الماء العكر»، وكأنّ سورية كانت تحكم بنظام ديمقراطي علماني أو كأن سورية حررت، والحرب وضعت أوزارها، وأصبح لسورياً جيشاً وقوى أمنية، والبراميل والصواريخ ذهبت إلى غير رجعة، يقول المحامي مصطفى من إدلب: «الناس يحتاجون في هذه المرحلة للحماية والأمن، وتأمين الاحتياجات الأساسية، ومن الظلم مطالبة "الثوار" فوق استطاعتهم في هذا الوقت، فكيف تجري انتخابات والأسد يمطرنا بالبراميل».

ويرى مراقبون عسكريون أنّ تحرير المدينة رغم أهميته يبقى ناقصاً مالم يتمُّ السيطرة على معسكري المسطومة والقرميد، تمهيداً لتحرير أريحا وجسر الشغور، وقطع طريق اللاذقية، وأعلن «الثوار» يوم الخميس بدء معركة تحرير معسكر المسطومة، وتمكنوا من تدمير مقر قيادة النظام، وتدمير أربع دبابات في محيطه، وقتل عدد من الضباط والجنود، وما تزال القوة النارية تقصف المعسكر تمهيداً لاقتحامه، وهناك أنباء عن سيطرة «الثوار» على أجزاء من قرية المسطومة، وفي حال السيطرة على المعسكرين ستقبل سورية على تطورات عسكرية سريعة.

أثبت تحرير إدلب كذب حول اقتراب النظام من الحسم العسكري، كما تترافق انتصارات الفصائل الإسلامية مع حدثين مهمين سينعكسان على الوضع السوري، الحدث الأول يتمثل بعاصفة "الحزم"، والحدث الثاني يتمثل بالتوصل لاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني.

الثورة المضادة.. متاهة الذرائع المصنعة

■ باسل أبو حمدة

يمضي النظام الرسمي العربي بخطى حثيثة نحو إعادة تكريس نفسه في الفضاء السياسي العربي، من خلال إعادة إنتاج عدد من أركانه التي أطاحت بها ثورات الربيع العربي أو أوشكت على ذلك، وقد نجح إلى حد كبير في حرف المسار الطبيعي للتغيير باتجاه الديمقراطية وبناء الدولة المدنية، وأدخله في متاهات ومنعرجات خطيرة ومدمرة، معتمدا دائما على روايات مفبركة وفزاعات مصنعة في الغرف المظلمة، أستعملت بالدرجة الرئيسية لتفتيت قوى الثورة وشرذمتها، وعدم تمكينها من نسج شبكة عمل جبهوي ثوري مشترك، يجمع كافة القوى السياسية المناهضة لأنظمة الاستبداد التي غافلت، بالمقابل، مجتمعاتها وقواه الفاعلة، وسطت بقوة الحديد والنار وبقوة جماهير الثورة نفسها أحيانا على مخرجات الثورات العربية، وعادت أو بقيت في السلطة بصورة أعنف، وأكثر بطشا مما كانت عليه قبل اندلاع تلك الثورات.

بينما تذهب أنظمة الاستبداد في توجهاتها مباشرة نحو تحقيق أهدافها بطريقة عملية وديناميكية واضحة المعالم بتحالفاتها وعداواتها واستراتيجياتها وتكتيتيكاتها، تسنقع القوى المناهضة لها نفسها في وحل التنظير الأجوف، فيظهر خطابها باهتاً، يسير في غير الإتجاه الذي استدعى انطلاقة ثوراتها، ليسجل فارقا جوهريا بين المعسكرين المتحاربين، ذلك أن الأنظمة تعمد عادة إلى بناء قواها الذاتية وتحالفاتها الخارجية بخط أفقي صارم، تنضوي في مساره سائر الدول والقوى السياسية والقوى شبه العسكرية تحت شعار واحد موحد، تخوض على أساسه معاركها الوطنية والاقليمية والدولية كافة ، وتحشد من خلاله مصادر قوتها الرسمية والشعبية، بينما تهبط قوى الثورة بذلك السقف الأفقي لتسير وتنحرف عن أهدافها بخط عامودي قاتل، في محاولة بائسة لبناء خارطة تحالفاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ما يؤدي إلى تكبيل حركتها، وارتهان خطابها السياسي وممارستها العملية للخارج بجانبه الرسمي الأحادي المتمثل بدول ومنظومات عالمية تحكمها أجندات صارمة، قد تتقاطع في لحظة تاريخية ما مع تطلعات التغيير السياسي في البلدان الثائرة، وقد تتعارض معها في لحظة سياسية أخرى.

حدث ذلك على كافة جبهات الربيع العربي من دون استثناء، فتراجع خطاب التغيير على وقع التشويهات المتعمدة لمساراته، بحيث اختلط الحابل بالنابل، وتداخلت الأهداف والأدوات، وتعذر التمييز ما بين معسكر العدو ومعسكر الصديق، في مشهد يراد له أن يبدو وكأنه يحتكم للفوضى والعفوية والارتجال، بينما يشي الواقع بغير ذلك، فتلك الفوضى الظاهرية لا تنتعش إلا في معسكر قوى التغيير، لا لشيء إلا لأن محركها لا يعدو كونه أنظمة الاستبداد نفسها، التي تمكنت على الجبهة السورية، مثلا، من إجبار قوى الثورة على تغيير شعاراتها وخطابها وخارطة تحالفاتها وعداواتها مرات عديدة، تمظهرت مبدئيا في عسكرة الثورة، وحشر قواها في حروب بينية ذات طابع طائفي تارة، وذات طابع عرقي أو جهوي تارة أخرى، في متتالية ستظل تتوالد بلا هوادة، كلما تراخى خطاب التغيير السياسي، وارتضت قواه الثورية بأن يتوارى ويتراجع إلى الخلف على ايقاع ذرائع واهية، لا تعدو كونها شراك نصبتها أنظمة الاستبداد، التي أظهرت نفسها في بعض نماذج الربيع العربي على أنها القوة الوحيدة الغيورة على التغيير، والوحيدة القادرة على قيادة المرحلة، والوحيدة المؤهلة لصون تطلعات الشعوب، وضمان مستقبلها.

إن أخطر تلك التشويهات يكمن في اشعال حروب وخلق بؤر صراع جانبية لا ناقة للشعوب فيها ولا جمل، فلم يتوان النظام الرسمي العربي ،لا جماعيا ولا فرديا، عن استخدام أقذر الأساليب وأكثرها فتكا ودموية لتحقيق غاياته الاستبدادية، حيث تبقى السلطة بيت القصيد، وعلى مذبحها تزهق الأرواح، وتضل الشعوب، وتتواصل المعاناة، وتندلع نزاعات مفبركة بلا مخارج، من شأنها الإطاحة ليس بفضيلة محاولة التغيير السلمي المنشود فحسب، بل بمجرد التفكير فيها أيضا، وذلك عندما تجد الشعوب وقواها الحية نفسها تقف وخلفها جدار ثنائية الاستبداد والفوضى أو " الأسد أو نحرق البلد" في حالة الطاغية السوري، ما يستدعي تفكيك مفاصل العمل الثوري، وإعادة رسم خارطة العمل الجبهوي المفترض على جبهة التغيير، وانضواء قواه تحت راية الدفاع عن وطن ودولة مهددين بالانهيار الكامل في وصفة صحيح أنها شيطانية، لكنها تبدو ناجعة في ظل عامودية خارطة تحالفات معسكر التغيير، الذي يصبح في هذه الحالة مهددا بأن تلصق به تهمة الخيانة العظمى إن بقي محلقا خارج سرب الذائدين عن حياض الوطن.

أما أبرز تلك التشويهات التي نبتت كالعشب الضار على ضفاف الربيع العربي، فيتجسد في ما يسمى «الحرب على الارهاب» التي يبدو أن حرب اليمن الحالية قد تجاوزتها وكشفت زيفها، وهذا أمر مطروح حتى في أوساط المفكرين الغربيين، لكن المستهجن أن يغيب أو يغيب عن أوساط المفكرين العرب لأهميته القصوى في تحديد مسار التغيير وضروراته ، حيث ترى البرفسورة لوث غارسيا غوميز، أستاذة الدراسات العربية والإسلامية في جامعة مدريد، في مقالة بعنوان" الجهادية والثورة المضادة"، نشرته صحيفة "البايس" مؤخرا، أن كل شيء كان ممكنا غداة الربيع العربي ، فبدأ الطغاة يتساقطون تباعا وبسرعة قياسية، وبدأت أنظمة أخرى ترتعش، لكن بالقدر نفسه ظهرت فجأة ملامح تيار جديد مضاد، فتبع الربيع العربي شتاء جهادي، شكل ذريعة للانقضاض على مخرجات الربيع العربي ، فعلى الرغم من أن الجهاد ليس ظاهرة جديدة، إلا أنه بات يلعب دور البطولة الملازم لإنكار إمكانية بناء الديمقراطية في المجتمعات العربية، بينما كانت مطالبة الجماهير باستعادة كرامتها خطيرة جدا على وضع العالم الراهن، فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا ولا الصين وروسيا ودول الخليج أو إسرائيل أو إيران كانت مستعدة لتحرر العرب، وكان لا بد من فبركة الثورة المضادة، فكانت الجهادية استراتيجية مثالية لهذا الغرض، وما كان يلزمها سوى دفعة جديدة.

كاتب فلسطيني

الطبل في اليمن والرقص في ضاحية بيروت

فيكتوريوس بيان شمس

اتخذت المملكة العربية السعودية في 26 آذار 2015، وبخلاف توقعات الخبراء العسكريين القريبين من «حزب الله»، قرارها بالهجوم على جماعة «الحوثي»، أو ما يعرف بـ «جماعة أنصار الله» في اليمن، عبر تحالف أطلق على عمليته اسم «عاصفة الحزم». هذه الجماعة التي بدأت بقضم اليمن، محافظة تلو الأخرى، وهي التي لم تستجب للعديد من النداءات الدولية والإقليمية لوقف تمدّدها بالقوة، والتي كانت تتلقّى الدعم بشكل واضح وصريح من ايران. أثارت العملية موجة من ردود الأفعال الشعبية، والتي انحصر أغلبها بين مؤيّد ومعارض، لتظهر العملية، وكأنّها نقطة تحوّل هامّة في الصراع القائم أصلاً في أماكن أخرى، كسوريا ولبنان والعراق، والتي تحدّثت قيادات ايرانية أكثر من مرّة عن هيمنة نظامهم على هذه البلدان، ناهيك عن أن ايران تحتل بالفعل الجزر الإماراتية، والأحواز التي تمارس فيها تمييزاً طائفياً وقومياً منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وتطمح للهيمنة على البحرين. هذا ما صرّح به الرئيس السابق أحمدي نجاد في العام 2010 عندما اعتبر أن البحرين امتداد طبيعي للأراضي الإيرانية. حاول البعض من معتنقي فكرة العروبة على طريقة «حزب البعث»، توظيف التاريخ، تارة لخدمة ايران، وتارة أخرى لاستخدام العملية والاستفادة منها في صراعاته الداخلية، فاستحضر جمال عبد الناصر، وتاريخ كامل من العلاقات بين مصر والسعودية، والتي كانت فيها اليمن واحدة من أهم ملفات التشابك والصراع. لكأن التاريخ واقف لا يتحرّك بالنسبة لهؤلاء، فمصر عبد الناصر مازالت هي ذاتها، والصراعات التي خاضتها، لم يطرأ عليها أي تغيير. يأخذ هؤلاء على السعودية خاصة، ودول الخليج عامّة، أنها أنظمة بترولية مرتبطة، رجعية، وهم بهذا، كما غيرهم من يساريي الأنظمة في سوريا ولبنان، لا يتطرّقون لنقاش المسألة من زاوية ايران، لجهة تشخيص طبيعة النظام فيها، وتصنيفه بالتالي ما بين رجعي أو تقدّمي، أسوة بطرف الصراع الآخر، أي أنظمة الخليج. من بين الحجج التي سيقت واستخدمت في هذه المماحكات، أن ايران لا تستطيع السيطرة على المضائق الخاضعة لاتفاقية «جمايكا» الموقّعة في العام 1982، ولأن المضائق محمية بقواعد أميركية وفرنسية وصينية منتشرة بين خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب وجيبوتي. وهي ادّعاءات من السهل الرد عليها، إذ حتى المُحتل، سواء كان ايران أو غيرها، سيلتزم بهذه الاتّفاقيات، والتوازنات، خاصة وأن ايران متّهمة بالمهادنة والتنسيق مع كل هذه القوى بطبيعة الحال. لكن الخلاف يبقى حول مسألة التدخل الخارجي، لأن نُخب وشرائح واسعة من مثقفي العالم العربي استطاعت أن ترى التدخل السعودي كتدخل خارجي، ولم تستطع رؤية التدخل الإيراني، أو طلب الرئيس اليمني من "الحوثيين" إنزال علم ايران عن بعض المواقع التي سيطروا عليها. تفسير ذلك، القدرة على رؤية عيوب جهة، والتعامي عن عيوب الأخرى، في محاولتهم الساذجة لإثبات لا طائفيتهم. وممّا لا يمكن إنكاره، أن السعودية تتميّز بعلاقاتها مع اليمن عن ايران، بأنّها دولة عربية مجاورة، والحدود بين البلدين هي الأطول، إضافة للتداخل القبلي والديموغرافي. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما علاقة ايران باليمن؟ باستثناء الرابط الطائفي مع مكوّن سياسي محدّد، لا شيء يميّزها عن علاقة اليمن بالهند، أو نيجيريا، أو السويد، أو سنغافورة، أو أي دولة أخرى. وإذا اعتبر أن هذا هو الرابط الوحيد (الطائفي)، فإن للسعودية مثلما لإيران، بغض النظر عمّا إذا كان الحوثيون أكثرية أم أقلية. وهذا ما حاول أمين عام «حزب الله» حسن نصرالله نفيه عبر اطلالته الإعلامية بعد انطلاق «عاصفة الحزم» بيومين، فأكّده من حيث قصد، أو لم يقصد، لأن السؤال الذي يطرح حول علاقة ايران باليمن، هو ذاته يصح حول علاقة «حزب الله» باليمن، وعلاقة ايران بلبنان. «حزب الله» حزب طائفي متورّط بصراعات مذهبية في سوريا والعراق ولبنان، موجود في بلد صغير، بعيد عن اليمن: ما علاقة هذا الحزب بما يجري هناك؟ لماذا شعر، وعلى خلاف كل أحزاب العالم العربي على تنوّع أيديولوجياتها، بما فيهم أخصامه المحليين الذين لم يعلّقوا على سيطرة الحوثيين على البلاد، أن المسألة تعنيه بالمباشر؟ الرابط طائفي، و الجماعتان، «حزب الله»، و«أنصار الله»، جماعتان تعملان ضمن استراتيجية ايرانية واحدة. إذ في ذات اليوم الذي أطل فيه حسن نصرالله، نافياً فيه سيطرة ايران على اليمن عبر جيوشها، تواترت الأنباء عن وصول الجنرال قاسم سليماني إلى اليمن!

قد تصح التكهنات والتحليلات التي وصلت لخلاصة مفادها، أن الثورات العربية اختزلت بصراع طائفي إقليمي، ضاعت على إثره مطالب الشعوب بحريتها، وهو صراع رأسماليات يدفع الفقراء في كلا الجانبين ثمنه. لكنه، وبغياب المشاريع البديلة، أصبح صراع أمر واقع، يدلّل على ذلك مأخذ الأمين العام لـ "حزب الله" على السعودية التي أدخلت باكستان في حلفها، لأن دخول هذه الدولة، وعدم حضور أي دولة أجنبية على غرار الحلف القائم ضد "داعش"، هو مؤشّر ودلالة على أن الحلف طائفي، بوجه حلف طائفي آخر. لكن نصرالله على الأرجح نسي، أو الأصح تناسى استقدام ايران للميليشيات الشيعية الباكستانية والأفغانية لمشاركة ميليشياته في قتل الشعب السوري، تماماً كما نسي أن ما ينطبق على السعودية فيما خص القضية الفلسطينية، ينطبق عليه وعلى ايران بشكل أكبر، وهم الذين استغلوا هذه القضية أسوأ استغلال. وكأنه يريد القول: دعونا نتغلغل في محيطكم ومجالكم الحيوي خلف ظهوركم، أو نحرجكم بفتح ملف القضية الفلسطينية. تماماً كما برّر قبلاً قتله للشعب السوري، بذريعة "حماية ظهر المقاومة"، إذ أن فلسطين بالنسبة لهذا التحالف الطائفي، ورقة رابحة تُلعب في كل الساحات والصراعات، وباسمها تُبرّر كل الجرائم والانتهاكات. الحرب التي أُعلنت، وقد ساعدت، ليس في تعميق الشرخ الطائفي، بل في إظهاره بشكل أكثر وضوحاً وفجاجة، جاءت في سياق حرب رأسمالية شاملة في المنطقة، على أساسها قد يعاد رسم خرائطها، لكنها حرب الضرورة التي فرضتها سياسات ايران التوسعية، والتي على أساسها وضعت المجتمعات العربية أمام تحديات في غاية التعقيد، أبرزها المفاضلة بين خطر وآخر.

الحرية والتاريخ في فكر محمد إقبال

■ حكم عاقل

ردا على الجبرية المكرسة دينيا ونتائجها الاجتماعية، احتلت مسالة أفعال الإنسان وحريتها ومسؤوليته عن تلك الأفعال، مبحثا أساسيا في الفكر الاعتزالي. وقد حاول الإصلاح الديني منذ عصر النهضة، إعادة إحياء النزعة العقلية المعتزلية في التراث، وقد برز ذلك بصورة واضحة في محاولة محمد عبده الإصلاحية. استمر تلامذة الإمام في هذا التوجه، ولعل أبرز هؤلاء المفكر الإسلامي محمد إقبال (1877–1938) رئيس حزب العصبة الإسلامية في الهند، وأحد أبرز أعضاء «مؤتمر الله أباد» الذي دعا إلى انفصال المسلمين عن الهندوس وقيام دولة باكستان.

رفض جلال الدين الرومي فكرة الجبر المحض. بل قال بالحرية الإنسانية: "لو كان الجبر، لما توجه الأمر والنهي إلى الإنسان، وما كلف الإنسان بالشرائع" فالقرآن "كله أمر ونهي ووعيد، ولم نسمع عاقلا يأمر الرخام أو ينهى الحديد". حتى الحيوان قادر بالفطرة على التمييز بين الأفعال الحرة والمجبرة، فإذا: " ضرب السائق بعيرا هائجا لم يثر (البعير) على الهراوة التي ضرب بها، وإنما على الجمّال المسرف في ضربه".

متأثراً بتصوف الرومي، يحدد إقبال موقفه من قضية حرية الإنسان، بشكل رئيس، في كتابه (تجديد التفكير الديني)، محاولا توظيف بعض معطيات علم النفس المتوفرة في عصره. كما تحتل فكرة الحرية مساحة واسعة في شعره، لاسيما في ديوانيه (ضرب الكليم) و(أسرار خودي). فيؤكد أن الحرية خاصية أساسية في البشر، وحتى الأفلاك مع سموها وعلوها ليست حرة: "أين منك الأفلاك إنك حر/ وهي قهرٌ ذهابها والإياب". لكن حرية الإنسان وقدرته على تسخير العالم لفائدته مشروط بالتقيّد بالشريعة: « اجهد في طاعة ذا الْخَسار/ فمن الجبر سيبدو الاختيار».

يعترف إقبال بالقدر، فهو جدير بالاعتبار. ويرفض المفهوم الخاطئ عنه الذي جعله مطية للتواكل من جهة، وللاستغلال في أغراض شخصية وسياسية من جهة أخرى، كما فعلت الأنظمة الجائرة على طول التاريخ الإسلامي. فالقدر والتقدير يعطي النفس الإنسانية قوة عظيمة على مواجهة الضرورات التي لا مفر منها، فيتقبل المرء القدر بخيره وشره. هكذا يحاول إقبال نبذ الارتماء في أحضان القدر السلبي، ويؤكد قدرة الإنسان على اختيار أفعاله، فيسعى لبناء المؤمن الحر القوي الذي يسخّر الكون بما فيه لفائدته، ويخلع عنه ثوب الاستسلام والتواكل وتبعية الآخرين: "من القرآن قد تركوا المساعي/ وبالقرآن قد ملكوا الثريا".

إن قوة السيطرة والاستبصار الملحوظتين في نشاط النفس، يكشفان حرية منحها الله للإنسان بعد أن هيأه لمسؤوليته عن تشكيل مصيره، وتحديد سلوكه، و«النفس بتأويلها الطبيعة على هذا النحو، تفهم بيئتها والسيطرة عليها، فتحصل بهذا على حريتها وتزيدها قوة ونماء. ومن ثم فإن الهداية والسيطرة المدبرة في نشاط النفس يبين بوضوح أنها علّية شخصية حرة، وأنها تسهم في الحياة وحرية الذات الأولى، التي - بسماحها بنشأة نفس متناهية قادرة على النهوض بالعمل من تلقاء ذاتها- قد حددت من إرادتها الحرة، وهذه الحرية - للنفس - في تصرفها الشعوري تتبع رأي القرآن القائل بنشاط النفس، وهناك آيات واضحة الدلالة في هذا المعنى وضوحا لا مراء فيه"، حتى تعيين مواقيت الصلاة يحقق حرية الإنسان في قيادة نفسه، وامتلاك زمامها، ويحررها من آثار الآلية الموجودة في النوم والعمل، فيقول: " الحق أن القرآن يقر حقيقة كبيرة الأهمية بين حقائق علم النفس الإنسانية، تلك هي الارتفاع والانخفاض في قدرة الإنسان على اختيار أفعاله، وهو يحرص على بقاء القدرة على حرية الاختيار في الفعل بوصفها عاملا ثابتا لا يتناقض في حياة النفس". فالصلاة تنقذ النفس من الآلية إلى الحرية: " وتعيين مواقيت الصلاة في كل يوم - تلك الصلاة التي يرى القرآن أنها سكن للنفس - (...) يحقق بها الإنسان ضبط قيادته وامتلاك زمام نفسه بالتقريب بينها وبين المصدر الأول للوجود والحرية. قد أريد بهذا التعيين تخليص النفس من آثار الآلية الموجودة في النوم والعمل. فالصلاة في الإسلام خلاص للنفس ينقذها من الآلية للحرية».

في كتابه (انحلال الغرب)، يرى اشبلنجر أن الإسلام ينكر النفس إنكارا تاما. يحاول إقبال أن يرد على اشبلنجر من خلال اشبلنجر نفسه، حيث رأى الأخير أن الإنسان يمارس حياته بطريقتين: طريقة عقلية بها يفهم الكون باعتباره نظاما ثابتا من علة ومعلول، وطريقة حيوية، تقوم على الاستجابة المطلقة لضرورات الواقع الذي يعكس الزمان المتجدد بما ينطوي عليه من خلق وإبداع. وهذه الطريقة الثاني هي برأي إقبال ما يقصده القرآن بمفهوم الإيمان. فليس الإيمان اعتقادا سلبيا، بل طمأنينة حية متولدة عن تجربة نادرة لا يسمو إليها وإلى ما تضمنه من القدر الأسمى إلا الشخصيات القوية، حيث تفنى إرادة المؤمن في إرادة الله المطلقة (القضاء والقدر)، فتكتسب بذلك حيوية وصلابة. بل يرى أن الاعتقاد/ الإيمان حياة وقوة لا حد لها تمكن الإنسان حتى من إقامة الصلاة آمنا مطمئنا والرصاص يتساقط من حوله. فالمسلم "إن كان صادقا فهو نفسه قدر الله"، فطاعة أوامر الله وضبط النفس وخلافة الله في الأرض يصبح الإنسان كامل الحرية مطلق الاختيار وجديراً بالأستاذية والسيطرة وقيادة العالم.

الإنسان عند إقبال، هو الكائن الوحيد الذي اختار أن يكون قدره أكثر من إمكان واحد في الزمان والمكان، وإرادة الله هي الصانعة لإرادة الانسان. فالإرادتان متوافقتان حول حق الإنسان في الاختيار وحول مسؤوليته عن هذا الاختيار. ولأنه حر، فقد حمل «الأمانة»، أي المسؤولية عن صناعة التاريخ، حيث التاريخ ميزة أخرى للإنسان ونتيجة لحريته، أما الكائنات الأخرى فلا تاريخ لها.

دور الإعلام الاجتماعي في تعميق الخطاب الإرهابي

■ موسى القلاب*

وضعت مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر قواعد وشروط جديدة للاستخدام، في محاولة منها لحرمان التنظيمات الجهادية من توظيف هذه المواقع لأغراضها وترويج خطابها الأيديولوجي وبرامجها الاعلامية الإرهابية.

توسع نطاق استخدام شبكات الإنترنت من قبل كافة أطيف الخلايا الارهابية إلى حدود غير مسبوقة، خصوصاً بعد أن أبدى تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، مهارات فائقة في هذا المجال على مختلف أنواعه، وخدمة أهدافه في الدعاية والترويج، واستقطاب الشباب المجاهدين ذكوراً وإناثاً من شتى أصقاع العالم إلى ساحاته القتالية، لا سيما في العراق وسوريا.

لم تسلم ليبيا واليمن وتونس ومصر ولبنان وغيرها من ما تُسمى الحواضن الشعبية للتنظيمات الجهادية من هذا الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي التي تحمل يومياً بالصوت الرخيم والصورة الواضحة والكلمة المدوية، كافة الأخبار والنشاطات الإرهابية على أعلى المستويات التقنية المؤثرة اجتماعياً وفكرياً، فشملت هذه التأثيرات مختلف جوانب الساحة العالمية بقاراتها الخمس.

اهتمت التنظيمات الجهادية التي تصف نفسها أنها ذات رسالة اجتماعية عالمية، بوسائل الإعلام، وجعلت منها أحد أهم الأسلحة المؤثرة على المنحازين لها، والمحايدين، في المناطق التي استخدمت فيها الإعلام للهيمنة على الصراعات المسلحة والمعارك التي خاضتها، لأجل تحقيق مآربها وتطلعاتها، وتنفيذ برامجها السياسية والفكرية.

استخدمت التنظيمات الجهادية شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للنشر والتوثيق، من خلال المعارك التي وضعتها وجها لوجه مع أعدائها من أنظمة سياسية وقوات عسكرية وأمنية، ضمن مسار واسع الانتشار. حيث شهد قفزات نوعية من التطور، واحتلت منشورات وخطب ومقاطع الفيديو الجهادية مواقع متقدمة لدى اهتمامات متابعيها الذين تزايدت أعدادهم بشكل ملحوظ، لا يمكن حصره أو تقييده.

لقد أدخلت هذه الشبكات الإعلامية، الرسالة الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية في مرحلة غير مسبوقة من الحبكة والاتقان، فاجأ بها أنصاره وخصومه على حدّ سواء.

في هذا السياق، يؤكد «جي.أم. بيرغر» الذي شارك في دراسة بحثية نشرها معهد «بروكنغز»، إن تنظيم الدولة ينشر بانتظام على مواقع يوتيوب وتويتر أشرطة مصورة وصوراً توثق الفظائع التي يرتكبها، مبيناً بوضوح أن هذه المواقع الالكترونية واسعة النطاق، تشكل منصات إعلامية جماهيرية، قد لا يمكن حجبها أو منافستها من قبل مؤسسات أمنية وأجهزة حكومية مختصة ذات إمكانيات كبيرة.

واجهت بعض المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي ضغوطات وانتقادات مكثفة من قبل الدول والحكومات والأجهزة الاستخبارية، ما اضطر موقع تويتر للكشف عن قواعد جديدة للاستخدام. وذلك من أجل ضمان شفافية أكبر، تمكن التقنيين وعناصر الاستخبارات والأمن من استبعاد بعض المحتويات الإعلامية غير المرغوب في نشرها وترويجها، لجماعات الحشد الجماهيري والشعبي في مختلف المناطق والساحات العالمية.

من جهة أخرى يشير موقع فيسبوك في زاوية «المنظمات الخطيرة» أن الجماعات الإرهابية أو تلك التي لها علاقة بالأنشطة الإجرامية غير مسموح بها للتعبير، من خلال صفحاته الإلكترونية العاملة على مدار الساعة.

إلا أن دراسة «بيرغر» تقود إلى أنه من الصعب تقييم فعالية تدابير المواقع الإلكترونية المتاحة لقطاع واسع من المستخدمين، للحدّ من النشاطات الاعلامية لتلك التنظيمات الجهادية، وأنها لم تتمكن حتى الآن من القضاء على ذروة أنشطتها الإخبارية والإعلامية التي يتلقفها الناس بشهوة عارمة.

لدى التركيز في عمليات الإعدام بوسائل غير إطلاق الرصاص أو الشنق، كالذبح بالسكاكين والإحراق بالنار، التي استخدمها تنظيم الدولة (داعش) ونشرها بالصورة، يظهر مدى تطور وتناسق وميزات التكنولوجيا الحديثة. حيث الكلام والترجمة الدقيقة باللغتين العربية والإنجليزية، يكشف عن احتراف ومهنية عالية من حيث التصوير والزوايا واستخدام التصريحات ذات المعنى المناسب في المكان المناسب.

مثل هذا المستوى العالي في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة يعني أن التنظيم قد نجح في استقطاب كفاءات تمثل جيلاً جديداً يعرف كيف يستخدم هذه الأدوات الاعلامية المتطورة بشكل احترافي، بعد أن نجح في تحشيد ما يزيد على 60 ألف مقاتل في سوريا والعراق. كل ذلك أدى إلى اختراق الرأي العام بسهولة، لإدراكه أن البشر تهزهم الصورة التي تغني عن ألف كلمة، خاصة عندما تسيل الدماء بطريقة همجية غاية في التوحش.

حول شرعية ومشروعية التعامل مع الصور، أوضح خبراء في شؤون الجماعات الإسلامية أن بعض هذه التنظيمات ذات الخلفية السلفية كانت تتعامل مع الصورة في السابق على اعتبار أنها محرمة. لكن مع بروز قادة آخرين من تنظيم القاعدة مثل أيمن الظواهري، جعل هذه الجماعات تدرك أهمية إيصال مثل هذه الرسائل، ونقل عقيدة التنظيم عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، إضافةً للمطبوعة.

كما أن دخول علماء ومرجعيات دينية من مناطق متعددة حول العالم إلى صفوف هذه التنظيمات، واجتهادات بعض الفقهاء من ذوي الآراء المستنيرة في الحداثة، لعب دوراً حيوياً في الإفتاء بجواز استخدام هذا الأسلوب من أجل نقل الرسالة الإعلامية المراد إيصالها بالصورة والصوت.

يتبين من ذلك، أن أداء تنظيم الدولة في المجال الإعلامي جاء بسبب انضمام خبرات متعددة من تنظيم القاعدة «جيل الإنترنت» إلى تنظيم الدولة، خصوصاً بعد اجتذاب شباب أوروبيين من جنسيات وثقافات فرنسية وبريطانية، يحملون الكثير من الخبرات الإعلامية المتميزة والتعامل مع شبكات الإنترنت.

خطط تنظيم الدولة بان يقسم المجتمع المُستهدف إلى قسمين، الأول الأعداء الذين ينبغي أن يبث الرعب في قلوبهم وكسر هيبتهم، من دون الاكتراث لمدى القسوة التي تحتويها الصور. والثاني، المتعاطفون الذين يرون أن ما يفعله التنظيم حق مشروع، لا يعدو عن كونه رد فعل أو رسالة مماثلة بمشروعية الدفاع عن النفس، رداً على قصف طائرات وقوات الأعداء الذين يستهدفون مواقع التنظيم والموالين له من رعايا «الدولة الإسلامية».

في المحصلة يبدو أن اجراءات الحد من استخدام التنظيمات الجهادية لشبكات التواصل الاجتماعي، تسير بصورة بطيئة، وسط شكوك حقيقية بجدوى هذه القيود، وعدم الجزم بفعاليتها.

عميد (م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية (٣-٣)

د. حبيب حداد

أولى التحديات التي واجهتها المجتمعات العربية بعد الاستقلال تمثلت في بناء دول مدنية حديثة، تستجيب لإرادة شعوبها في استكمال شروط التحرر الشامل، وامتلاك مقومات الاستقلال الحقيقي. لم تكن تلك بالمهمة يسيرة الإنجاز أمام التركة التاريخية الثقيلة التي ورثتها في كافة قطاعات المجتمع بكل ما تتطلبه من موارد وطاقات، وما تستدعي تنفيذه من خطط وسياسات، وأولى تلك المهام المطروحة كانت ضرورة اعتماد سياسات تنمية بشرية مستدامة، تشمل كافة قطاعات المجتمع الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. سياسة تستهدف في مقدمة ما تستهدف القضاء على الأمية والجهل ومكافحة الفقر والمرض والبطالة، وردم الهوة بين الطبقات، وتركيز اهتمام خاص على تنمية الزراعة والصناعة الإنتاجية، وتعزيز دور الطبقة الوسطى والمجتمع المدني، والحرص الدائم على تحسين مستوى عيش وتأمين حقوق الطبقة العاملة.

ولم تنقضِ سوى سنوات معدودات على الحصول على الإستقلال الوطني حتى تم إجهاض مسار التطور الطبيعي في معظم تلك الدول، مثل سورية ومصر والعراق واليمن والجزائر والسودان.... بفعل الانقلابات العسكرية. لكن تلك الأنظمة التي جاءت في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث كان العالم يعيش مرحلة تنافس وصراع محتدم ين المعسكرين الرأسمالي أو الغربي من جهة، والمعسكر الاشتراكي أو الشرقي من جهة ثانية، تلك الانظمة التي أقامتها الانقلابات العسكرية التي ترافقت مع موجة مماثلة طالت العديد من دول العالم الثالث وحركات التحرر الوطني لم تنجح في تحقيق الأهداف الأساسية التي نادت بها، نتيجة انعدام الحياة الديمقراطية في الأقطار التي حكمتها، ونتيجة التحديات والأعباء التي واجهتها بعد هزيمة الخامس من حزيران 1976، كما أنها لم تستطع المحافظة على نواة الوحدة العربية التي قامت بين سورية ومصر، ولا تحقيق أية خطوات جدية في مواجهة المشروع الصهيوني.

تنامت ظاهرة النمو الديموغرافي، بل الانفجار السكاني، غير المخطط، وترافقت تلك الظاهرة مع قصور مشروعات التنمية، وعجزها عن تلبية متطلبات واحتياجات مجتمعاتها المتصاعدة، بالإضافة الى ظاهرة ترييف المدن وتوسع العشوائيات وأحزمة الفقر، وما ترتب على ذلك من تزايد إفقار الطبقة الوسطى بكل فئاتها، وتراجع حجمها ودورها باعتبارها ركيزة الاستقرار في المجتمع، وعماد كل بناء ديمقراطي سليم. يضاف الى ذلك ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات ونزوحها الى البلاد الصناعية المتقدمة، ما أفقد البلدان العربية المعنية أهم أرصدتها وأدواتها من أجل النجاح والفوز في رهان التقدم والحداثة.

وأدى ذلك كله إلى تهميش منظمات وهيئات المجتمع المدني، وتغييب أي دور فاعل لها، وعندما يغيب دور المجتمع المدني تفقد السلطة أي صفة تمثيلية لمواطنيها، كما تفقد الدولة شرعية وجودها، باعتبارها تجسد الإرادة الجماعية للشعب الذي تتولى إدارة شؤونه. لقد أدى تصحير الحياة السياسية ووأد الحقوق والحريات العامة طوال العقود الأربعة الماضية في الدول التي شهدت انتفاضات الربيع العربي إلى أن يظل مفهوم المجتمع المدني ودوره، وإلى فترة قريبة، بعيدين عن أن يحظيا بالاهتمام المطلوب في وعي وممارسات النخب الفكرية والثقافية والسياسية.

وفي الوقت الذي شهد فيه العالم خلال هذه الفترة الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية، ظلت المجتمعات في المنطقة العربية تمثل حالة شذوذ واستثناء. لكن ما هو موضع إجماع اليوم بين كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية هو أن عملية الانتقال الديمقراطي من أنظمة الاستبداد والقهر والفساد إلى الحياة الديمقراطية السليمة لا يمكن أن تنجح في الوصول إلى غايتها إلا بوجود مجتمع مدني مزدهر وفعال، يرتبط أعضاءه برباط الإرادة الوطنية الواحدة، ورباط المهنة والمصلحة الواحدة، في تجاوز لكل أشكال الروابط ما قبل الوطنية.

قبل سنوات أربع، عندما انطلقت الثورة السورية من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كان الشيء المطلوب وما يزال، التعامل مع هذا الواقع المعاش، والذي كان حصيلة التطور العام للمجتمع السوري، وبخاصة في مرحلتي ما قبل وما بعد الإستقلال. مثل هذا التحدي الكبير كان ومايزال يتطلب من القوى الوطنية السورية أن تتسلح بالوعي وتمارس السلوك المطابق لمهمات هذا الواقع لبناء سورية الديمقراطية الحديثة.

ولعلّ أولى تلك المهمات، الانطلاق إلى المستقبل المنشود على هدي رؤية استراتيجية واضحة ومقنعة، رؤية مجسدة لطموحات شعبنا وإرادته، ومستندة إلى قواه الحية، وقدراته الذاتية، قبل أي طرف آخر، وليس الدوران في متاهات الأجندات الأجنبية، الإقليمية والدولية، ولا الرهان على المنظمات الإرهابية بجميع مسمياتها التي تزرع الدمار والخراب في كل مكان، والتي تشكل أخطر امتهان لقيم وتقاليد وهوية شعبنا، ودوره المتميز عبر مراحل التاريخ المتعاقبة، وإسهاماته الهامة في مسار الحضارة الإنسانية.

استلاب الماضوية ونظرية المؤامرة

د. عبدالله تركماني

من المؤكد أنّ لا أحد يستطيع الادعاء أنه يملك حلاً سحرياً لتعديل صورة المستقبل، أو حتى يملك الرؤية الشاملة للخروج من المأزق الذي تمر به المنطقة. بل أكثر من ذلك، فإنّ محاولة الإجابة الشاملة على التحديات المطروحة هي جزء من تكريس الهوة والعمل على زيادتها، خاصة أننا أصبحنا نعيش في عالم لا يحتمل الشمولية واليقين المطلق في أي من مجالاته. وفي هذا السياق، نستطيع القول: إنّ محاولة الإجابة عن أسئلة المستقبل بأدوات الماضي هي شكل من الاستعصاء الذي لا يمكن الخروج منه، وهو ما يعيد إنتاج الهوة بيننا وبين العالم.

إذ نحن لا نستطيع إعادة تكرار التاريخ وصنعه على طريقة سابقة، وهذا ما يقر به الجميع. إننا نقرأ التاريخ لاستيعاب الحاضر، فالماضي مضى وانقضى، ولكنه شكّل الحاضر ويحاصره ويؤثر في المستقبل حتى يكاد يصنعه على صورته. ولأنّ قراءة الحاضر مختلَف عليها، فإنّ قراءات الماضي أيضاً متعددة ومختلَف عليها، ولم يعد غريباً القول إنّ لنا تواريخ وليس تاريخاً واحداً، والقراءات المتعددة للتاريخ مشروعة. لذلك، علينا الكف عن محاولة حشر أنفسنا في صياغة تاريخ واحد، لأنّ الواحدية شكل قمعي لكل أنواع التطلع الجمعي للبشر، لا بالمعنى السياسي فحسب، بل بالمعنى الفكري الأشمل.

عندما نقع أسرى الماضي، فلا شك بأننا سنأسر المستقبل معنا بمعايير الماضي، خاصة أننا أمام تاريخ عربي ثقيل، يفرض نفسه علينا بقوة كبيرة، وبالتالي يفرض نفسه على صورة المستقبل التي نحاول تكوينها والبناء عليها. من هنا فإنّ القراءة المتنوعة والمتعددة للتاريخ تفتح خيارات متعددة ومتنوعة أمام المستقبل، الذي لم يعد هناك إمكانية لبنائه شمولياً. فهو مفتوح على الاحتمالات المتعددة، ولا يمكن التعامل مع الاحتمالي إلا بخيارات متنوعة ومتعددة، لأنّ تسارع الزمن أصبح أكبر من أية مرحلة سابقة، وهذا ما يتناقض مع الشمولية، ويحتاج إلى خيارات تاريخية مرنة، وقابلة للتعديل، ومفتوحة على كل الاحتمالات، ما يجعل إمكانية التعاطي مع المستقبل أكثر جدوى.

ومن جهة أخرى، فإنّ شيوع فكرة المؤامرة في الثقافة العربية يعود – في الغالب – إلى أن «العقلية العربية» عقلية اتكالية تراهن على الآخرين في تحقيق مصالحها، وعندما تفشل هذه المراهنات يجري الحديث عن «المؤامرة والخيانة». الخطورة تكمن في أنّ شيوع فكرة المؤامرة يؤدي إلى استمراء العرب لعب دور الضحية، وبالتالي عدم الاعتراف بالمسؤولية والركون إلى الإحباط واليأس، بدعوى أنّ الجميع يتآمرون علينا. ويبدو أنّ الحكومات العربية – عموماً – تعمّق هذا التصور المريض في داخل ذهنية أفراد مجتمعاتها، لتخفي من خلال ذلك نهبها لطاقات أوطانها، وزيادة سيطرتها على ثرواتها ومواردها التي تشكل قاعدة النهوض والتطور والتنمية.

والواضح أمامنا أنّ هناك حقيقتين يعايشهما الناس في مجتمعاتنا العربية، حسب الكاتب نبيل علي صالح: أولاهما، الشعور العام المطبق بانعدام آفاق التغيير والإصلاح نتيجة السياسات الفوقية الظالمة التي طبقتها النخب السياسية والاقتصادية العربية الفاسدة عبر العقود الماضية، والتي كانت تحظى برضى المصالح والسياسات الدولية المتصلة مع نظيرتها المحلية. وثانيتهما، استشراء ثقافة العنف والتدمير في مناخ الترهل والفساد والاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه اجتماعنا السياسي.

إنّ هذا النوع من الخطابات، الماضوية والمؤامراتية، يعجز عن تفسير تفشّي الفقر والفساد وتهميش المجتمعات، أو تفسير ضعف العلاقات العربية البينية، وتعثر مؤسسات العمل العربي المشترك. وهي تحاول أن تسطّح حال الأزمة في التعاطي معها باعتبارها معطى طبيعياً وعادياً، في محاولة منها لحجب دور العوامل الذاتية في توطّن الأزمات وتفاقمها في العالم العربي.

ولأنّ معطيات الواقع العربي الراهن تدفع إلى التشاؤم بالمستقبل القادم، ولأنّ الأسوأ ممكن دائماً رغم الواقع السيئ أصلاً، فإنّ إمساك المستقبل لا يكون إلا عبر إرادة تصر على القبض على المستقبل، والأهم على صناعته، عبر رهانات على توافقات البشر، فوحدهم القادرون على صناعة المستقبل، وهذه الإرادة لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار الإرادات الفردية والوطنية، خاصة أنّ المستقبل يحتاج إلى جهود متواصلة لصناعته.

لقد حان وقت مصارحة الذات العربية عمّا تفعله، عوض القعود في السفسطة الكلامية والشعاراتية، وإغداق الوعود المعلقة في الهواء. فلم يعد الرهان على الغيبيات مدداً تستمطره غيوم الحرب بدعاء ملهم تنعشه رائحة البارود.

(*) – كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية